صلاح زينل

# مقومات خارطة مسار المرحلة القادمة

**التطور الذي يصاحب كل تجربة جديدة يشهدها عراق ما بعد التغيير يتأتى من حرص جميع الأطراف المشتركة بالعملية السياسية وإصرارها على تثبيت قواعد الحكومة الدستورية**

**أبو حيدر المولى**

العراق الذي تعاقبت عليه سلطات الحاكم المطلق وآلية الحزب الواحد والقائد الضرورة تشترك الآن في ادارته حركات وقوى سياسية متعددة تمثل جميع الاتجاهات والمذاهب الفكرية والعرقية والاثنية، تعمل ضمن مضمار استوعبها دون تهميش برغم ما طفى على سطح تفاعلها من خلافات وتباين في الرؤى، وهذه العلامة سجلت لوحدها تساؤلا واستغرابا لدى أكثر دول المحيط الجغرافي وبلدان العالم الثالث والتي اصيبت بالدهشة وهي ترى العراق الذي كان مأزوما بتعدد أطيافه، والمحكوم بسلطة الحديد والنار تتناوب على حكمه ثلاث حكومات ومثلها من البرلمانات المنتخبة، تتخللها أكثر من مائة شخصية وزارية تنتمي الى اتجاهات شتى، وكل ذلك تحقق خلال ثلاث سنوات -بعد سقوط السلطة الجائرة- برغم ما صاحبها من إرهاب واضطراب.

لاشك أن التطور الذي يصاحب كل تجربة جديدة يشهدها عراق ما بعد التغيير، يتأتى من حرص جميع الأطراف المشتركة بالعملية السياسية واصرارها على تثبيت قواعد الحكومة الدستورية، مستمدة الدعم والاسناد من قواعدها الجماهيرية وخبرات أبنائها في المجالات كافة سواءا الدستورية والقانونية أو نظم الحكم. وهذا الهاجس هو الذي سيرسم الخريطة الأساسية للمراحل المقبلة خاصة وأن الفترة المقبلة ستمتد لأربع سنوات وفق استحقاقات دستورية ووطنية مستنبطة من تجربتين سابقتين، حيث لن تكون -وفق هذا المنظور الناضج- جهة مهمشة أو طرف خاسر فالكل مساهمون في وضع القرار السياسي.. والكل مسؤولون عن تطبيقه، والنجاحه بعدما قبرت المعادلات الظالمة المفروضة بلغة البطش والرعب والتشريد. فنجاح التجربة المتمثلة بنجاح العراق -دولة وجماهير- تهون دونها المطامح الشخصية والفئوية، على أن يستمر العمل بتفان ونزاهة وبأساليب حضارية لانضاج المسيرة الجديدة. وبشهادة جميع قوى الخير في العالم الحر فإن انجاز العراقيين يعد قفزة نوعية وطفرة حضارية للكثير من شعوب المنطقة والعالم لكون العراق ينهض للتو متعافيا من حصار طويل وعزلة سياسية عالمية وحروب مستمرة منهكة كانت هي الأعنف خلال نهاية القرن الماضي تسببت باشعالها سلطة جائرة وسياسات خرقاء. وها هي العملية السياسية قد تخطت مراحل الانتقالي والمؤقت وتسيير الأعمال لتضع أولى الخطوات على مسار المرحلة الأهم وهي الحكومة الدستورية الدائمة في أول تجربة رائدة في تاريخ العراق منذ تأسيسه، ومن اللافت أن الأيام الأخيرة التي سبقت تسمية رئيس للبرلمان ورئيس للجمهورية ورئيس للوزراء أو نوابهم قد شهدت حرصا والتزاما واصرارا من قبل جميع المعنيين بالعملية السياسية فرضتها المصلحة الوطنية العليا. بحيث انعكس تأثيره وظهر جليا على الشارع العراقي مما سجل اشارات واضحة بأن الأمر هو أكبر من مسألة تشكيل وزارة. فالمشاورات المكثفة والحوارات المتواصلة المبنية على روح التفاهم بغية حلحلة الأمور وابداء بعض التنازلات حفاظا على الوحدة الوطنية والتوصل الى نتائج مرضية كلها تنم عن حالة صحية مؤكدة أن هذا الإسلوب سيكون نهجا دائما حتى في الفترة التي تعقب تشكيل الحكومة وهذا ما عبرت عنه أجواء المشاورات. ولما كانت الكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية قد تفاهمت بعد مشاورات وحوارات مطولة ونجحت في الاتفاق على تشكيلة وزارية معينة فهذا يعني أن المرحلة المقبلة مدعومة بأكثر الأصوات تأثيرا في البرلمان، وهذا يدوره ينسحب على القوانين والفقرات الدستورية مثار الجدل والنقاش حيث سيتم معالجتها بنفس الروحية التي سادت أجواء ما قبل تشكيل الحكومة. أما من ناحية وجود كتلة معارضة أو أكثر في البرلمان فهذا لا يشكل سابقة في النظم الدستورية بل على العكس من ذلك فالحكومة القوية تحتاج معارضة قوية تراقب حركاتها وسكناتها وتجعلها في حالة حذر دائمة خوف الوقوع في أخطاء تتمسك بها المعارضة وتلوح بها في كل جلسة برلمانية. كما أن ذلك لا يقلل من أهمية تلك الكتل أو الكيانات كونها جزء من الدولة والحكومة بل قد تكون الجزء الأهم ويمثابة النائب العام الذي تقع على عاتقه مهمة الدفاع عن حقوق الجماهير. من كل ما مر يتضح أن العملية السياسية يثوبها الجديد اسلوبا وطرحا ومعالجات ستستمر في نهجها تسييرا لمهام الحكومة المقبلة وستظل ساحة البرلمان العراقي -وفق هذا النضوج السياسي- مضمارا للتشاور والتحاور والنقاش، وربما الجدل والاحتدام في سبيل إعادة بناء العراق الجديد وتوفير العيش الكريم لشعبه الصابر. هذا الشعب الذي استبشر بالتغيير وساند مشاركا ومساهما وداعما للعملية السياسية وفي كل مراحلها وعبر مهرجانين انتخابيين واستفتاء على أول عملية دستورية حقيقية متحديا كل التهديدات والتفجيرات ومخيبا أحلام أعداء الحرية ممن يحاولون إعادة عقارب الساعة الى الوراء وها هو يتطلع اليوم الى تشكيلة الحكومة الجديدة علها تحمل شيئا من همومه المزمنة وترفع عنه بعضا من الظلامات التي لازمته طيلة حقب حكومات الاستبداد والتسلط الدكتاتوري الشوفيني.

**الكل مساهمون في وضع القرار السياسي والكل مسؤولون عن تطبيقه وانجاحه بعدما قبرت والى الأبد المعادلات الظالمة المفروضة بلغة البطش والرعب والتشريد**

**إذا كان للفترات السابقة معاذيرها.. وللظروف استحقاقاتها فقد استوفت المرحلة الحالية جميع المعاذير واستغرقت كل الاستحقاقات**

فالمواطن العراقي الذي حلقت به بشائر سقوط الصنم، ورسمت له أحداث زوال أعتى دكتاتورية شهدها القرن العشرين مستقبلا مشرقا، عاد يتطلعاته محبطا يبحث ويسعى للحصول على أضعف الايمان.. فبعدما كان مرعوبا يفقده للحرية والأمن بات مرعوبا من الفوضى وفقدان الأمان وبعدما كان محاصرا بسبب سياسات البعث الهوجاء صار محاصرا بامتداده المتمثل بالارهاب والمتعاونين معه والممولين له، وبعدما كان محاربا بلقمة عيشه خابت أحلامه بالحصول على العيش الرغيد في وطن يفيض خيرات وثروات وعطاء.. واستمرت دائرة الحاجة والفاقة والعوز وزادتها عتمة حالة البطالة التي تفشت بشكل خطير بسبب تزايد أفواج العاطلين والتي تضاف سنويا للأفواج السابقة التي شغلها اللاانظام السابق في الحروب والخدمة العسكرية التي لا تنتهي، وغير هذا وذلك فالمواطن يتوسم في الحكومة الدستورية الدائمة مزيدا من العزم من اجل تحقيق أبسط احتياجاته في مكافحة الارهاب وبسط النظام، واعادة الخدمات، وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

إن الشارع العراقي يتطلع بعد صبره الطويل ومعاناته الأزلية يتطلع بشغف الى قيام حكومة وطنية منسجمة تعمل بتفان واخلاص بروح الخلية الواحدة من اجل معالجة الملفات التي تغص بها دوائر الحكومة كافة ولم تعالج طيلة الفترات الثلاث التي أعقبت عملية سقوط البعث، وبسبب قصر الفترات واضطراب الأوضاع والفساد الاداري.

فإذا كان للفترات السابقة معاذيرها وإذا كان للظروف استحقاقاتها.. فقد استوفت المرحلة الحالية جميع المعاذير واستغرقت كل الاستحقاقات مستفيدة من سابقاتها موعظة واعتبارا ومن جماهيرها الدعم والاصرار للوصول بالعملية الديمقراطية الى بر الأمان.

**الحكومة القوية بحاجة لمعارضة قوية تجعلها في حالة حذر دائمة خوف الوقوع في أخطاء تتمسك بها المعارضة وتلوح بها كورقة ضغط في كل جلسة برلمانية**

---

في الصميم

سعدون الجميلي

# رجاءاً تريث.. أيها القائد!

**سعدون الجميلي**

قبل أيام.. استمعت الى مقابلة حصرية قامت بإجرائها احدى القنوات الفضائية مع أحد المسؤولين العراقيين الجدد.. وكم تمنيت على ذلك المسؤول ان يتأنى ليجيب على أسئلة مقدم البرنامج الواقعية. فالإمام علي كرم الله وجهه وأرضاه يقول: "يا ليت لي رقبة كرقبة البعير" كي تخرج الكلمة في مكانها وزمانها.. وأن المحاور الجيد يعرف كيف يستوعب الغث من السمين عند طرح الاسئلة، لا ان يكيل التهم جزافا ويكون متشنجا عند المكاشفة، وقياسا على ذلك فأن للمسؤولية حملا ثقيلا ولا بد لمن يرتديها: ان يكون مؤمنا حقا وحقيقة بأنه خادم للشعب وليس كما أفادنا ذلك المسؤول، فالأصل بالمسؤولية التكليف وليس التشريف، وكلكم راع وكلكم مسؤولون عن رعيته.

والقول أن الـ "٢٧٥" نائبا عن الشعب هم قادة الشعب كلام فيه مغالاة والأصل أن الشعب ينتخب من يمثله في الجمعية الوطنية كي يمتثلوا لإرادته ويعبروا عن وجهة نظره ويتباروا لخدمته وتنفيذ البرامج التي يسعى الشعب للوصول اليها، وبهذا فأنهم يمثلون إرادة الشعب ولا يمثلون قيادته، إذ لا يعقل ان يكون الشعب كله داخل قاعة واحدة لكي يمثل نفسه، وهكذا وردت فكرة التمثيل النسبي للشعب.. كل نائب يمثل عددا محددا من فئات الشعب وهذا تقليد عالمي وليس محليا، إنما من يمثل تلك الفئة ليس بالضرورة أن يكون قائدا لها.

إن المسؤولية الحقة تحتم على من يتسلم المسؤولية حديثا!، ان يتحدث بما هو واقعي ويرتبط بالواقع المعاش ويذلل الصعاب بالنسبة للشعب، وأن كثرة الكلام الذي لا طائل منه وأحيانا الجدل البيزنطي لا يرقى الى الحقيقة بشيء، ولذلك قيل "بدل ان تلعن الظلام في كل وقت وحين عليك ان تشعل شمعة واحدة لتبديد ذلك الظلام". وأن عملية إقران الكلام بأرض الواقع تطبيقا هي أقصر الطرق الواصلة بين نقطتين وهنا بإمكان الشعب ان يعزز من يمثله وربما قادته وهناك فرق بين القائد ومن يمثل فئة معينة وعلينا مغادرة الخلط غير الموضوعي بالأوراق.. ولعل البداية كانت فاتحة خير لانتخاب من يمثل الشعب نسبيا في الجمعية الوطنية وعلى تلك الشاكلة.. فأن الشعب العراقي يطالب بعد القضاء أربع سنوات دستورية على الجمعية الوطنية الحالية الى اجراء انتخابات مباشرة للأشخاص الذين يمثلونه، بعد المعرفة الواعية والفعلية لحياتهم ومدى ارتباطهم بوحدة العراق وخدمته والدفاع عنه وماذا قدموا له، وبغير ذلك التوجه فلن يقبل العراقيون مستقبلا أي مرشح لا يعرفون شيئا عنه، وهذا المفهوم ينزع عمن ينتخبه الشعب صفة القيادة أنما يجسد صفة التمثيل والرعاية لمصالح الشعب والسهر على تقديم الخدمات له.

وقد أفادني زميل قائلا أن الرؤساء وليس من ينتخب رئيسا في موضع آخر يختارون حلقة من المستشارين وعلماء السياسة ودهاة من الإعلام وأكابر علماء العلاقات العامة وعلماء النفس والاجتماع ولربما اختصاصات اخرى في الدول المتقدمة كي ينصحوا الرئيس ويقدموا له العون في كيفية تناول خطابه الأول بعد الانتخابات وما هي القضايا الواجب طرحها، فيصرون جميعا ان يتناول الرئيس قضية واحدة مهمة أو اثنتين على ان تكون الثالثة الإشادة بالمرشح المنافس مع التمنيات بحظ أوفر له في المرات القادمة على ان لا يزيد وقت الخطاب عن ثلاث دقائق فقط والسبب في هذا لكي يعرف الرئيس الجديد أين يضع قدميه. فهل لنا ان نتريث لخدمة الشعب وبعدها نكون قادة.. ولمن.. للشعب العراقي.

---

إلى من يهمه الأمر

# قتل امرئ في غابة جريمة لا تغتفر.. قتل شعب آمن مسألة فيها نظر

**طلال فكتور**

عندما قامت الطائرات بتدمير برجي التجارة العالمية في الولايات المتحدة الأميركية وحولتهما الى ركام ورماد في غضون أقل من ساعة رغم احتوائهما على ما يزيد عن المليون طن من الأسمنت، هل مرت هذه الواقعة مرور الكرام دون استثمارها لصالح الدول الكبرى لتحقيق مآرب كانت بعيدة المنال؟. إذن بدأ العقل الغربي بالتخطيط لاجتياح العالم الثالث او دول الجنوب كما يسمونها للاستفادة من مواقعها الاستراتيجية القريبة من مناطق كانت لها نفوذ دولية كبيرة او المرشحة لتكون قوة دولية جديدة مؤثرة في القرار الدولي بقوتها الاقتصادية والعسكرية والسكانية. إضافة الى الاستفادة من الثروات الهائلة الموجودة في تلك الدول التي خططوا لاجتياحها بحجة تمركز الإرهاب فيها او امتلاكها لأسلحة دمار شامل تهدد الامن والسلام الدوليين. وبدأت العمليات العسكرية التي اجتاحت افغانستان الواقعة على الحدود الجنوبية لروسيا والقريبة من الصين واليابان والهند وإيران. ثم تلتها عمليات اجتياح أراضي العراق الواقعة على الحدود الإيرانية والأراضي القريبة من الأردن والسعودية ومنابع النفط التي فيها اكبر احتياطي نفطي في العالم. وسقط نظاما طالبان وصدام. وأنا هنا لا أدافع عنهما فنظام طالبان هو الذي كان يرعى تنظيم القاعدة وهو الملاذ الامن له ونظام صدام كان نظاما عدوانيا استبداديا جلب الدمار للعراق وجيرانه. نعم هذه الحقائق لا يختلف فيها منصفان اثنان. ولكن الذي يهمني هو شعوب تلك الدول التي اجتاحتها الجيوش الغازية ومصادرها وماذا حل بها وماذا سيحل بها مستقبلا هي والدول المرشحة الجديدة والمهددة بالاجتياح لنفس الأسباب. لقد تمزقت أفغانستان وتمزق العراق. والإرهاب انتشر هنا وهناك غير قادرين على إيقافه ويعيث في الأرض فسادا دون منازع. وأسعار النفط في العالم التهبت وميزان العدالة الدولية مال لصالح الأقوى وشعوب المناطق المنكوبة بالاحتلال تعيش في جوع وفقر وتكتوي بنيران الأجنبي ونيران الإرهابيين. والشعوب والبلدان القريبة منها تعيش في حالة رعب من وصول رياح الاحتلال إليها. إذن ماذا فعلنا؟. وماذا استفادت شعوب أفغانستان والعراق من إسقاط أنظمتها؟. لا شيء بالتأكيد سوى المزيد من الكوارث والآلام وضياع الأموال والتراجع عن ركب التقدم العالمي منات السنين. كل ذلك حصل بسبب انهيار برجي التجارة العالمية في أمريكا وبسبب ذلكما البرجين سالت دماء شعوب الأرض انهارا ولازالت. وأخيرا استذكر بيتا من الشعر طالما تغنيت به أيام الشباب هو "قتل امرىء في غابة جريمة لا تغتفر. وقتل شعب آمن مسألة فيها نظر".. والسلام عليكم.

---

ثروة العراق النفطية تسرق أمام الأنظار

# متى ستتخذ الإجراءات الفاعلة للقضاء على الفساد الإداري في قطاع النفط؟

**سعد حسين**

ما تزال عمليات سرقة النفط العراقي الخام والمحروقات المستوردة جارية وبكميات هائلة قدرها البعض بنحو نصف مليون برميل يوميا فيما كانت مصادر نفطية قد أكدت في وقت سابق أن قيمة النفط المسروق والمهرب بحدود مليارى دولار سنويا وبعد تصاعد الأصوات الداعية لوضع حد للفساد الاداري الخطير المتفشي في وزارة النفط، إندلع قبل أسبوعين حريق مفاجيء في الطابقين المخصصين لدائرتي الحسابات والادارية في مبنى وزارة النفط والذي فسره الكثير من العراقيين على انه محاولة لإخفاء الأدلة والتلاعب في الثروات التي تمت سرقتها.

لقد بلغت حدة الفساد الاداري في وزارة النفط درجة خطيرة تجاوزت حدود المعقول بعد ان ذكرت وسائل الاعلام ان الاجهزة الامنية اوقفت قافلة مكونة من "١٢٠٠" شاحنة تحمل محروقات قادمة من تركيا حاولت تغيير مسارها نحو الحدود السورية ولم تتمكن سوى ملئ شاحنة من الهرب عبر نقطة الحدود في ربيعة الى سوريا.. اذا كانت عمليات السرقة تجري بهذا الحجم فما بالك بالنسبة لتهريب القطع الأثرية والذهب والنفائس الاخرى التي يسهل اخفاؤها عن أنظار العاملين في النقاط الحدودية.

لم يعد امام الفساد الاداري اية حدود تمنع من انتشاره وسلبه لثروات العراق الوطنية، فقد دخل الفساد الاداري في كل الوحدات الادارية للدولة وتفاقمت خطورته لتمتد الى اكثر القطاعات اهمية وحيوية في البلاد الا وهو قطاع النفط الذي يشكل المورد الرئيس وعصب الحياة للشعب العراقي.

والسرقات في القطاع النفطي اخذت اشكالا مختلفة، فبعد التلاعب بأسعار المحروقات والغاز الذي يباع باضعاف سعره في محطات الوقود لجأ السارقون الى وسيلة اخرى تتمثل في تغيير مسارات شاحنات الوقود والغاز المحملة بالمحروقات بعد خروجها من المصافي الوطنية لتفرغ حمولتها في اماكن أخرى.

وعلى صعيد آخر أفادت مصادر رسمية واعلامية ان كميات كبيرة من النفط الخام المستخرج من الحقول الجنوبية تسرق يوميا من خطوط الانابيب المتجهة الى أرصفة التحميل، وتشير المعلومات المتداولة في الشارع العراقي الى غياب دور الرقابة الرسمية على "عدادات الضخ" وضعف أداء الأجهزة الأمنية على امتداد خطوط الانابيب التي تم تثقيبها ونصب حنفيات أو أنابيب فرعية لسرقة النفط الخام وتحميله في منات الجنائب التي تخور في شط العرب والخليج العربي دون ان تعترضها دوريات خفر السواحل، حتى أن وسائل الاعلام ذكرت بأن الأجهزة الأمنية القت القبض على مهرب استطاع مد البوب نفطي من الخط الرئيسي الى داره وركب عليه حنفية لسحب النفط وبيعه للمهربين.

ومما يثير الدهشة والاستغراب أن ما يجري في قطاع النفط يفوق الكثير مما يطلق عليه بالفساد الإداري وأن التسمية الحقيقية له هو نهب وسلب ثروة العراق النفطية بكل معنى الكلمة، فقد ذكر مصدر رسمي عبر احدى الفضائيات العراقية يوم الثلاثاء الماضي أن أشخاصا وبالحقيقة مافيا النفط قد أقاموا "١٧" ميناء أو رصيف لتحميل النفط الخام عند شط العرب وعندما استوجب أحد مالكي الرصيف قال بأنه استأجره مقابل "٢٥٠" مليون دينار وخطورة ذلك على الاقتصاد الوطني هي أن ناقلة النفط التي كانت تدفع لموانئ الدولة مبلغ "٨٠٠" ثمانمائة ألف دولار لقاء الرسوم وتحميل النفط باتت اليوم تدفع عشرين ألف دولار فقط في موانئ المافيا.. ناهيك عن امكانية تهريب النفط الخام المسروق لتحميله في الجنائب أو العراكب الصغيرة.

وفي حالة قيام وزارة النفط، بعد تسلمها معلومات موثوقة، إرسال لجنة للتحقق من وجود السرقات سرعان ما يتعرض أعضاء اللجنة الى التهديد وربما الاختطاف والقتل على ايدي المهربين ومن يتعاون معهم.. ويرى بعض الخبراء والمتخصصين بأن عمليات سرقة النفط اكثر بكثير مما تستطيع مجموعة من المهربين فعله، فهذه السرقات تقوم بها شبكات من العصابات المرتبطة بصلات وثيقة مع مجاميع من العاملين في القطاعات النفطية والأمنية والنقاط الحدودية ولديها وحدات حماية وأخرى للإغتيالات ضد كل من يقف في طريقها ومما يؤكد هذه الفرضية هو عجز السلطات الأمنية في المحافظات ذات العلاقة عن فعل أي شيء جاد للقضاء على العناصر التي تسرق ثروة العراق امام أنظار الجميع دون أن يجرؤ أحد على التصدي لها إ تحظى هذه الشبكات منذ ثلاث سنوات ولغاية اليوم بحماية وتعاون عناصر تعمل في شبكات التهريب التي تمتد خيوطها الى الدول المجاورة المستفيدة من الأرباح الهائلة من عملية سرقة النفط العراقي.

وهكذا وامام انظار وعلم السلطات الرسمية تجري سرقة ثروة البلاد الرئيسة من غير اي رادع لوقفها ومن اجل اتخاذ قرار حاسم ومؤثر، لا بد من القيام بحملة وطنية تشترك فيها جميع الأحزاب السياسية والقوى الوطنية المسلحة المتواجدة في المحافظات النفطية تدعمها قوات أمنية وعسكرية لملاحقة العصابات والقضاء عليها وتنظيف وتطهير المناطق والدوائر الحكومية من الموظفين المتعاونين مع عصابات التهريب. ولحد الآن لا يعرف فيما اذا كانت ثروات العراق النفطية في مناطق اخرى يجري سرقتها ايضا او ان موارد مثل الكبريت والفوسفات والزنبق الاحمر الباهض الثمن هي الاخرى تتعرض للنهب والسلب اليومي في وقت كانت الصحف قد اشارت في وقت سابق الى مصادرة الكويت لعشرين بئرا نفطيا في جنوب العراق.

ان عمليات السرقة هذه قد ادت الى انخفاض عائدات العراق النفطية الذي هو بأمس الحاجة اليها خاصة وان انتاج النفط في كركوك وتصديره عبر تركيا متوقف او شبه متوقف نتيجة لأعمال التخريب.

وبشكل عام فأن لدى التنظيمات السياسية والحزبية العراقية التي يتجاوز عددها الـ "٣٠٠" حزب يضاف اليها الميليشيات المسلحة ومؤسسات المجتمع المدني المعلومات والقدرات الكافية للقضاء على الفساد الاداري في قطاع النفط وغيره في ليلة وضحاها كما يقول المثل وباستطاعتها ان كلفت بهذه المهمة الوطنية من القاء القبض على جميع العناصر المتورطة في سرقة النفط الخام العراقي وتفكيك شبكات التهريب في داخل العراق وخارجه. إذ لا يعقل ان تسرق من العراق كميات يقدرها البعض بنصف مليون برميل يوميا أي ما يزيد عن انتاج "اليمن، سوريا، مصر، تونس"، التي لا يتجاوز انتاج كل منها عن هذه الكمية، دون ان تتدخل الدولة لوضع حد لنهب ثروة الشعب العراقي.